ديناميكات الإدراك الأمني المُتوائم والمُتضاد في منطقة بحر الصين الجنوبي وإرتداداتها الإستراتيجية

الباحث: عدنان رحمان إبراهيم أ.د علي فارس حميد
adnan.rahman.poli26@nahrainuniv.edu.iq dr.ali@nahrainuniv.edu.iq
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

الملخص:

يُشكل بحر الصين الجنوبي فضاءً جيوسياسياً بالغ التعقيد بين وحداته الدولية المحلية، ومن أسباب ذلك هو، واقع المشاريع الجيوتنموية الصينية التراكمية المنتجة لتبعية هيكلية عبر ركائز البنية التحتية لإقامة الجزر والموانئ، والطريق الرقمي، مع توجه دبلوماسي يرتكز على الثنائية الحصرية لإدارة النزاعات وسرديات حضارية تهدف لأنسنة مطالبها التاريخية، الغاية من كلها السيطرة على هذا البحر. وفي المقابل، تبرز معضلة "السيادة المنتهكة" بين الدول الإقليمية التي تتقاطع مطالباتها وتتنافس ميدانياً على الموارد، وهو ما يعوق فاعلية رابطة (آسيان) الكفيلة بتحقيق مصالح جميع أعضائها، ويُعسّر صياغة وتطبيق مدونة سلوك بينية ملزمة لمُنشئيها. هذه البيئة المأزومة حفّزت تدافعاً وتزاحماً إستراتيجياً مكثفاً من قوى إقليمية ودولية تسعى عبر التعاون الأمني والإقتصادي والتحالفات العسكرية، لتطبيق الردع وحماية خطوط إمدادها، مما يكرّس التدويل الأمني للمنطقة؛ لكبح جماح الصين كقوة تعديلية.

الكلمات المفتاحية: بحر الصين الجنوبي، مبادرة الحزام والطريق، الادراك الامني، القوة التعديلية، خط الشرطات التسعة، التبعية الإقتصادية الهيكلية، إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إستراتيجية المنطقة الرمادية.

The dynamics of congruent and conflicting perceptions in the South China Sea region—and their repercussions—warrant examination.

Researcher: Adnan Rahman Ibrahim Prof. Dr. Ali Faris Hamid

adnan.rahman.poli26@nahrainuniv.edu.iq
dr.ali@nahrainuniv.edu.iq
Al-Nahrain University / College of Political Science

Abstract:

The South China Sea constitutes a highly complex geopolitical space among the international actors within it. This complexity stems, in part, from China's cumulative "geo-developmental" projects—such as the construction of islands, ports, and a "digital silk road"—which create structural dependency. These initiatives are coupled with a diplomatic approach that favors exclusive bilateralism for conflict resolution, alongside civilizational narratives designed to "humanize" China's historical claims—all with the ultimate goal of establishing control over the sea. Conversely, regional states face the dilemma of "violated sovereignty," as their overlapping claims lead to on-the-ground competition for resources. This dynamic undermines the effectiveness of the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) in serving the interests of all its members, and complicates the drafting and implementation of a binding code of conduct. This crisis-ridden environment has triggered an intense strategic scramble among regional and international powers, which are leveraging security and economic cooperation—as well as military alliances—to implement deterrence and protect their supply lines. This process has effectively led to the "securitized internationalization" of the region, aimed at curbing China's ambitions as a revisionist power.

Keywords: South China Sea, security perception, strategy, economic power, China.

المقدمة:

يمثل موضوع الأمن في منطقة بحر الصين الجنوبي احد اهم القضايا وأكثرها تعقيداً في البيئة الأمنية لشرق آسيا، يعود ذلك إلى تداخل الاعتبارات

الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية في تحديد مواقف القوى الإقليمية والدولية تجاه المنطقة اذ تحول بحر الصين الجنوبي من مجال بحري ذي أهمية اقتصادية إلى فضاء للمنافسة الاستراتيجية فضلاً عن تقاطع المصالح الوطنية للصين والدول المطلة على البحر، فضلاً عن مصالح القوى الدولية الفاعلة وفي مقدمتها الولايات المتحدة اذ يرتبط ذلك بما تتمتع به المنطقة من موقع استراتيجي مهم وموارد طبيعية وكونها ممراً رئيساً لحركة الاقتصاد و التجارة والطاقة الدولية الأمر الذي جعل أمنها واستقرارها جزءاً من الحسابات الاستراتيجية للقوى المتنافسة.

وفي هذا السياق، لم يعد مفهوم الأمن في بحر الصين الجنوبي قائماً فقط على حجم القدرات العسكرية أو طبيعة التهديدات المادية، وإنما أصبح مرتبطاً بصورة متزايدة بالطريقة التي تدرك بها الأطراف المختلفة مصادر التهديد ومصالحها الأمنية وطبيعة سلوك الأطراف الأخرى. فالإدراك الأمني يؤدي دوراً محورياً في تشكيل السياسات الخارجية والاستراتيجيات الدفاعية، إذ قد ينظر طرف ما إلى تحرك معين بوصفه إجراءً دفاعياً مشروعاً، في حين يدركه طرف آخر باعتباره تهديداً مباشراً لأمنه ومصالحه. ومن هنا تبرز أهمية دراسة ديناميكيات الإدراك الأمني المتوائم والمتضاد بوصفها مدخلاً لفهم جانب مهم من التفاعلات الأمنية في بحر الصين الجنوبي.

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية بحر الصين الجنوبي باعتباره إحدى البؤر الأساسية للتفاعلات الاستراتيجية في النظام الدولي المعاصر، ومن كونه مجالاً تتداخل فيه أبعاد الأمن الإقليمي والدولي مع الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية والثقافية كما تكتسب الدراسة أهميتها من محاولة الانتقال من التركيز التقليدي على القدرات المادية والتوازنات العسكرية إلى تحليل الأبعاد الإدراكية للأمن لا سيما كيفية تشكل صور التهديد لدى الأطراف المختلفة وانعكاسها على أنماط التفاعل بينها.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في أن التفاعلات الأمنية في بحر الصين الجنوبي لا تجري في إطار موحد من الإدراكات والتصورات، بل تتسم بتباين واضح في كيفية تعريف الأطراف لمصادر التهديد وطبيعة المخاطر التي تواجه أمنها ومصالحها. ففي الوقت الذي قد تدرك فيه بعض الأطراف تحركات معينة على أنها ضرورية لحماية الأمن والسيادة والمصالح الوطنية، تنظر إليها أطراف أخرى باعتبارها مؤشراً على التوسع أو تغيير موازين القوى أو تهديداً للوضع القائم، وعليه تتمحور الإشكالية الرئيسة للبحث حول تساؤل جوهري مفاده: كيف تؤثر ديناميكيات الإدراك الأمني المتوائم والمتضاد في طبيعة التفاعلات الاستراتيجية بين الأطراف الفاعلة في منطقة بحر الصين الجنوبي؟

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها :كلما اتسمت الإدراكات الأمنية للأطراف الفاعلة في منطقة بحر الصين الجنوبي بالتواؤم والتقارب، ازدادت فرص نشوء أنماط من التعاون والتنسيق الأمني، في حين يؤدي تضاد الإدراكات الأمنية وتباين تفسير مصادر التهديد إلى تعزيز التنافس والشكوك الأمنية والتصعيد الاستراتيجي".

اذ تفسر هذه الفرضية أن السلوك الأمني للأطراف لا يرتبط حصراً بالقدرات المادية أو بحجم المصالح المتعارضة، وإنما يتأثر كذلك بدرجة التقارب أو التباعد في تفسير النوايا والتهديدات. وبذلك يمكن أن يؤدي اختلاف الإدراك إلى تحويل إجراءات قد تكون ذات طبيعة دفاعية في نظر طرف ما إلى مصدر تهديد في نظر طرف آخر، بما يساهم في إعادة إنتاج التوتر والمعضلة الأمنية في المنطقة.

المطلب الأول: فاعلية الصين في المنطقة وتوظيف قوتها الإقتصادية الجيو-تنموية(*):

لا تنفصل الإستراتيجية الإقتصادية الصينية في بحر الصين الجنوبي ومحيطه الجيوبحري عن بنية المشروع الحضاري الكلي الذي تتبناه بكين، إذ لا تسعى القوة الإقتصادية الصينية في هذا الفضاء إلى تحقيق مكاسب تجارية آنية مُنفصلة، بل تنتظم ضمن منطق إستراتيجي تراكمي يرمي إلى تحويل الجغرافيا الإقتصادية الإقليمية من فضاء متعدد المراكز إلى فضاء ذي مركز ثقل صيني واحد. وتقوم هذه المنهجية على ثلاث ركائز وظيفية متداخلة: مبادرة الحزام والطريق (BRI)كإطار شامل للتوسع البنيوي، والإستثمار في البنى التحتية البحرية والموانئ كأداة لتثبيت نقاط الإرتكاز الجيوبوليتيكي، والشبكات التجارية المتضخمة كآلية لإنتاج التبعية الإقتصادية الهيكلية(He 2019, 5-13).

أولاً: مبادرة الحزام والطريق: إعادة رسم الجغرافيا الإقتصادية وفق الرؤية الصينية:

منذ إطلاق الرئيس (شي جين بينغ) مبادرة الحزام والطريق رسمياً عام 2013 -الحزام البري في كازاخستان، والطريق البحري لقرن الحادي والعشرين في إندونيسيا- تحوّلت هذه المبادرة من خطة بنية تحتية إقليمية إلى ما يوصف في الأدبيات الإستراتيجية بـ"الإستراتيجية الكبرى الموسّعة expanded grand) " strategy)، التي أُدرجت رسمياً في دستور الحزب الشيوعي الصيني عام 2017، مما يُضفي عليها طابع الإستمرارية العقائدية المُقطوع بها ما وراء سياق قيادي بعينه(World Bank 2019,13-42). ويُنتج الطريق البحري لقرن الحادي والعشرين -بوصفه الامتداد البحري للمبادرة- منطلقاً مكانياً محدداً: فهو يبدأ من

(*) ملاحظة: لن يتم التطرق الى التوجه الإستراتيجي العسكري الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي بشيء من الذكر، وذلك لضيق المساحة البحثية المُتاحة للباحث، وإلتزامه بعدد الصفحات المطلوبة منه.

الموانئ الساحلية الشرقية الصينية، ويخترق بحر الصين الجنوبي بوصفه نقطة عبور مركزية لا يمكن الإستغناء عنها، مما يجعل هيمنة الصين على هذا البحر شرطاً بنيوياً لا يقبل التفاوض لحماية هذا الممر الحيوي وحوكمته. وتمر عبر هذا الفضاء البحري ما تتراوح قيمته بين (3) و(5) تريليونات دولار من حجم التجارة السنوية العالمية، فيما تبلغ قيمة عقود الإستثمار والإنشاء الصينية في دول الحزام والطريق في الفترة بين (2014) و(2018) نحو (573) مليار دولار موزعة على قطاعي الطاقة والنقل بالدرجة الأولى(World Bank 2019,13-42).

1- إستراتيجية الموانئ: تحويل البنية التحتية إلى أداة نفوذ جيوبوليتيكي:

يُمثّل الإستثمار الصيني في الموانئ البحرية الإقليمية النموذجَ الأكثر وضوحاً لتوظيف القوة الإقتصادية في خدمة الإستراتيجية الجيوبحرية؛ إذ تعمل شركات مثل (COSCO) و(China Merchants Group) على الجمع بين المنطق التجاري وأهداف السياسة الإستراتيجية للدولة، في إطار يُعيد تشكيل السيطرة على شبكات الشحن الدولي. وتمتد هذه الشبكة المينائية الصينية من ميناء (غوادر) الباكستاني مروراً بـ(هامبانتوتا) السريلانكي وصولاً إلى مينائي (ميلاكا) و(كوانتان) الماليزيَّين، وهي مواقع لا تُنتج مزايا تجارية فحسب، بل تُرسّخ حضوراً لوجستياً في نقاط الخنق الإستراتيجية لطرق الملاحة الدولية. ويُشير الكتاب الأبيض الصيني للتعاون البحري الصادر عام 2017 صراحةً إلى أن مشاريع البنية التحتية البحرية تهدف إلى بناء "شراكة زرقاء مُتبادلة المنفعة (Blue Partnership) "، وهو توصيف يُخفي خلف لغة التعاون عملية إعادة تنظيم دؤوبة لهرمية القدرة الملاحية في المنطقة. وقد أسفرت عمليات الإستصلاح الجزري وإستثمارات الموانئ مجتمعةً عن تحوّل في نسبة (82%) من واردات الصين النفطية البحرية التي تعبر مضيق (ملقا)، مما يجعل السيطرة على محيطه الأوسع شرطاً ضرورياً لأمن الطاقة الصيني(Nouwens 2019,5-25).

2- **التبعية الإقتصادية الهيكلية: من الإستثمار إلى الإمتثال:**

تُنتج الإستثمارات الصينية الضخمة في دول جنوب شرق آسيا والدول المُحيطة ببحر الصين الجنوبي نمطاً من التبعية الإقتصادية الهيكلية التي تُعيد رسم حسابات الأطراف الإقليمية تجاه المواقف السيادية الصينية. فحين يبلغ التداخل الإقتصادي بين دولة ما والإقتصاد الصيني عتبة بعينها من الإندماج، يغدو الإعتراض على التوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي ذا تكاليف إقتصادية تفوق ما تستطيع تلك الدول تحمّله، مما يُحوّل التبعية من علاقة إختيارية إلى قيد بنيوي مُذعِن. وتكشف بيانات البنك الدولي أن دول الحزام والطريق تُعاني نقصاً في التجارة يبلغ نحو (30%) عن طاقتها الكامنة، فيما تُعاني نقصاً في الإستثمار الأجنبي المباشر يبلغ نحو (70%)، وهو النقص الذي يملأ رأس المال الصيني جانباً كبيراً منه، مما يُرسّخ إعتماداً ماكروهيكلياً -كلياً وهيكلياً- يُعيد توجيه الخيارات السياسية لهذه الدول(Rolland 2017, 27-95). ويتجلى هذا النمط بوضوح في حالة ميانمار وكمبوديا ولاوس وإلى حدٍّ ما ماليزيا، حيث أسهمت الإستثمارات الصينية في خلق ترابطات مؤسسية عميقة مع سلاسل التوريد الصينية وأسواق التصدير.

3- **الطريق البحري الرقمي: البُعد جديد في الإستراتيجية الإقتصادية:**

لا تقتصر الإستراتيجية الجيوتنموية الصينية على البنية التحتية المادية، بل إمتدت منذ عام 2017 إلى ما بات يُعرف بـ"طريق الحرير الرقمي Digital Silk) " (Road، الذي يشمل مد كابلات الإتصالات تحت البحر وتطوير البنية التحتية للبيانات في دول الحزام والطريق. ومن الدلالة البالغة أن مسارات هذه الكابلات تتقاطع جغرافياً مع المناطق البحرية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، مما يُضيف بُعداً جديداً إلى الهيمنة الصينية يتجاوز السيطرة على الطرق التجارية المادية ليشمل السيطرة على تدفقات البيانات والإتصالات. وتشير التقديرات إلى أن الإستثمار الصيني في مشاريع الطريق الرقمي بلغ ما يزيد على (79) مليار دولار

بحلول عام 2023، مُرسِّخاً ترابطاً تقنياً يُعيد إنتاج التبعية البنيوية في مجال جديد لا تستطيع دول المنطقة الإنفصال عنه بتكاليف معقولة(He 2019.5-13).

4- قوة التكيّف الإستراتيجي: من "المصلحة المشتركة لدول المنطقة" إلى "المصير المشترك":

تتميّز القوة الإقتصادية الصينية بقدرتها على إعادة تأطير علاقات التبعية الهيكلية ضمن خطاب معياري جذّاب؛ إذ تُقدّم بكين ترابطاتها الإقتصادية مع دول الجوار البحري بوصفها "مجتمع المصير المشترك"، وهو مفهوم يُؤطّر علاقات القوة غير المتكافئة في لغة الشراكة والإزدهار المتبادل، مُستبدلاً منطق الهيمنة المُعلَنة بمنطق التضامن الحضاري. وبذلك تمزج الإستراتيجية الإقتصادية الصينية بين أدوات البنية التحتية المادية والإطار الخطابي التضامني، لتُنتج نموذجاً من النفوذ الإقليمي يصعب مقاومته سواءً بالأدوات العسكرية أو القانونية أو المعيارية(Callahan 2016,228-235).

ثانياً: التوجه السياسي-الدبلوماسي الصيني وهندسة العلاقات الثنائية الحصرية:

يُمثّل التوجه الدبلوماسي الصيني في بحر الصين الجنوبي نموذجاً فريداً من نماذج إدارة النزاعات الإقليمية، إذ تُفضّل بكين بوصفها إطاراً حاكماً للتفاوض إطارَ المفاوضات الثنائية الحصرية على كل ما عداه من آليات متعددة الأطراف أو منظومات التحكيم الدولي. وهذا التفضيل ليس إنعكاساً لبراغماتية ظرفية عابرة، بل هو نتاج إستراتيجية مُحكمة تستهدف في جوهرها الحفاظ على التفوق البنيوي في موازين القوى، وإفراغ أي إطار قانوني دولي من قدرته على تقييد السيادة المُعلنة صينياً على المنطقة المُتنازع عليها(Sacks 2022, 3).

1- المنطق الإستراتيجي للثنائية التفاوضية:

ينطوي إشتراط بكين على حصر أي حوار حول النزاعات البحرية في إطار ثنائي صارم على منطق إستراتيجي متعدد المستويات. فبينما يُضعف الإطار متعدد

الأطراف النسبيَّ للقوة الصينية بتوحيد دول الجوار البحري في كتلة تفاوضية واحدة، تُتيح الثنائية لبكين إستثمار الكتلة الإقتصادية الهائلة وأدوات الضغط السياسي في مواجهة طرف أضعف منها بصورة فردية. وقد أثبتت هذه البنية التفاوضية نجاعتها في تعطيل أي إجماع إقليمي ضد المطالب الصينية، إذ كثيراً ما جاء إنعقاد قمم الآسيان مُثقلاً بالتباين بين الدول الأعضاء التي تتباين حدة مصالحها المتعارضة مع الصين. ولعل أبلغ مثال على ذلك أن إجتماع وزراء خارجية آسيان في (بنوم بنه) عام 2012 فشل للمرة الأولى في تاريخه في إصدار بيان ختامي مشترك، بعد أن رفضت كمبوديا –المنخرطة في شراكة إقتصادية وثيقة مع بكين– إدراج حادثة (سكاربوروه شول) في الوثيقة، مُحتجّةً بأن النزاع ذو طابع ثنائي وليس جماعياً(Emmers 2014, 67–68).

2– الإطار القانوني الذاتي وأدواته الدبلوماسية:

تتكئ الإستراتيجية الدبلوماسية الصينية على منظومة من التأويلات القانونية المُنفردة التي تُشكّل في مجموعها نظاماً قانونياً موازياً يتعارض جذرياً مع ما أرسته إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (أونكلوس). فالموقف الرسمي الصيني لا يُعترف فيه بأي ولاية قضائية لمحاكم دولية على النزاعات البحرية في المنطقة، كما يرفض بشكل مطلق الخضوع لإجراءات التسوية الإلزامية المنصوص عليها في المرفق السابع من الإتفاقية. وعندما لجأت الفلبين عام 2013 إلى التحكيم الدولي أمام محكمة التحكيم الدائمة في (لاهاي)، إتخذت بكين موقفاً من ثلاثة محاور متزامنة: الأول، نشر موقف قانوني رسمي يُنكر إختصاص المحكمة، والثاني، الإستعانة بأكاديميين صينيين بوصفهم وكلاء غير مباشرين لتسريب الحجج القانونية في الفضاء الأكاديمي الدولي دون مشاركة رسمية، والثالث، توظيف الدبلوماسية الإعلامية الشعبية لتشكيل الرأي العام الدولي حول شرعية الموقف الصيني(Langer, 2018. 363–366).

3– سياسة "تأجيل النزاعات والمباشرة بالتنمية المشتركة" وأبعادها الثنائية

تُشكّل مبادئ "تأجيل النزاعات والتنمية المشتركة" التي أطلقها (دنغ شياو بينغ) أحد الأعمدة الدبلوماسية الراسخة للسياسة الصينية. غير أن التطبيق الفعلي لهذه المبادئ يكشف عن أنها صُمّمت إبتداءً للتشغيل ضمن الإطار الثنائي، لا الجماعي. إذ تُقدّم بكين مبادرات التنمية المشتركة على أنها تنازل دبلوماسي سخيّ، في حين أن القبول بها يُضمن –ضمناً– الإعتراف بإطار المطالب الصينية ذاته دون أن يُقرّ الطرف الآخر بذلك صراحةً. وفي ظل غياب أي آلية متعددة الأطراف تُجبر الصين على تقديم تنازلات موحّدة، تحتفظ بكين بهامش واسع للمناورة والمراوغة، مستغلّةً بذلك إختلاف الحسابات الإقتصادية والأمنية لكل دولة ساحلية على حدة(Danielsen 2015 ,25-26).

4- التحايل على آليات الرقابة الدولية:

يتّسم الموقف الصيني من آليات الرقابة الدولية والمنظمات الإقليمية بنهج مزدوج يجمع بين الإنخراط الشكلي والتعطيل الجوهري. فعلى مستوى رمزي، أبدت الصين موافقتها على التوقيع على إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي عام 2002، وهو ما قُدِّم بوصفه إلتزاماً بمسار دبلوماسي مشترك. بيد أن السنوات التالية كشفت أن الصين وظّفت هذا الإعلان ذاته ذريعةً للتأخير المتعمد في التفاوض على قانون سلوك ملزم، مؤكدةً أن التوقيع على الأخير ينبغي أن يسبقه التطبيق الكامل للإعلان أولاً. وقد إنعكس ذلك في إبطاء مسار القانون لسنوات متتالية. فضلاً عن ذلك، ترى بكين في أي توسيع للإختصاص الآسياني ليشمل حلّ النزاعات السيادية تهديداً لما تُعدّه شأناً ثنائياً خالصاً، وهو ما يُفسّر معارضتها المستمرة لأي نهج يُضفي على الملف بُعداً إقليمياً جماعياً(Emmers 2014, 70).

يُفرز التوجه الدبلوماسي الصيني أعلاه، نمطاً من العلاقات الثنائية الحصرية يُحصّن المطالب السيادية الصينية من أي إستحقاق قانوني ملزم، ويُبقي الدول المطالِبة المنافسة في حالة من التشرذم والعزلة. فالصين لا ترفض مبدأ التفاوض بوصفه أداةً

دبلوماسية، بل ترفض كل إطار للتفاوض يُساوي فيه الأضعف بالأقوى، أو يُضفي على حكم دولي صلاحية إلزامية تتجاوز إرادتها. وهكذا تتحول "المفاوضات" في السياق الصيني من وسيلة لتسوية النزاع إلى أداة لإدارته وتأبيده بشروط صينية أحادية.

ثالثاً: العُمق الثقافي والإنساني وأنسنة المطالب التاريخية عبر السرديات الجيوسياسية:

تُشكّل الأبعادُ الثقافية والإنسانية في الإستراتيجية الصينية طبقةً موازية للقوة الصلبة، لا تقلّ عنها أهميةً في منظومة الشرعنة الجيوسياسية لإدعاءات بحر الصين الجنوبي؛ إذ تمارس بكين ضرباً متقناً من الديبلوماسية الحضارية، تُعيد من خلاله تأطير النزاع الإقليمي بوصفه حقاً تاريخياً موثّقاً في عروق الحضارة الصينية العريقة، لا مجرد مطالبة سياسية قابلة للتفاوض. وتقوم هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور متشابكة: التأصيل التاريخي–الأثري، والتوظيف المؤسسي للموروث الشعبي البحري، والحضور المدني المُهيكَل عبر مجتمعات الصيادين والبحث الأوقيانوغرافي(Roszko 2024, 3–5).

1– توظيف تاريخ الرحلات البحرية الكبرى وسياسة "التاريخ خدمةً للحاضر":

تحتلّ رحلات المستكشف البحري الصيني الكبير (تشنغ هه) (Zheng He) في القرن الخامس عشر الميلادي مركزَ الثقل في السردية الجيوثقافية الصينية؛ فهي تُقدَّم بإعتبارها دليلاً على إمتداد النفوذ الصيني العلمي والحضاري عبر البحار قبل أي وجود إستعماري غربي. ويُروَّج لهذه الرحلات –التي شملت ما يزيد على سبعة أساطيل دأبت على عبور بحر الصين الجنوبي بإتجاه جنوب شرق آسيا والهند وشرق أفريقيا– على أنها توطئة تاريخية لحق الإشراف والإدارة الصينية على هذه المسطحات المائية. والمبدأ الراسخ في الخطاب الأكاديمي والسياسي الصيني بشأن ذلك هو مبدأ "غو وي جين يونغ" أي إستخدام الماضي لخدمة الحاضر، وهو

توظيف إنتقائي للذاكرة التاريخية بوصفها سلاحاً ناعماً في خدمة الإستراتيجية البحرية الراهنة(Mayer 2024, 4-7).

وفي هذا السياق، تُعيد الخطابات الأكاديمية الصينية تأطير مفهوم "تيان شيا" ومعناه (كل ما تحت السماء) شمل البُعد البحري بعد أن ظلّ الفكرُ السياسي الغربي يرى فيه مفهوماً بريّاً في جوهره؛ فالبحر في هذه القراءة ليس مسرحاً للحيازة العسكرية، بل فضاءُ حوكمة حضارية سلمية تمتدّ عبر آلاف السنين. وقد وظّف الباحثون الصينيون التراثَ النصي الكلاسيكي –من كتاب "هان شو(Han Shu) " مروراً بمخطوطات عهد (تانغ ومينغ)– لرسم خطوط ملاحية تاريخية تُدعم المطالبة بـ"خط الشرطات التسع"، في حين تُجمع الدراسات الأثرية على أن الوجود الصيني في هذه المياه يتجاوز عشرين قرناً من الإستمرار الحضاري.

2- المتاحف الوطنية والأثنوغرافيا البحرية الممؤسسة:

تُجسّد تجربة المتحف الوطني لبحر الصين الجنوبي في منطقة (تانمن) بمقاطعة (هاينان) إنموذجاً فريداً لما يمكن تسميته "التراثَنة السيادية"؛ إذ أُنشئ المتحف –الذي أفتُتح عام 2017 في مبنى ضخم يحاكي شكل مركب صيد يُحلّق فوق البحر– بصريح العبارة لكي يكون منصةً للإعلان عن السيادة على بحر الصين الجنوبي. تتصدّر معروضاته دلائلُ طريق الحرير البحري، وأدواتُ الملاحة التقليدية، وكنوزُ الحضارة البحرية المستخرجة من أعماق مياه الأرخبيلات المتنازع عليها. والأهم من ذلك أن المتحف يُعرض فيه "غنغ لو بو Geng Lu)" (Bu، وهو دليل ملاحي للصيادين يعود إلى قرون مضت، مُسجَّل ضمن القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي –وهو توظيف مزدوج يجمع بين التراث الشعبي الحي والتأصيل القانوني للادعاء التاريخي بآنٍ واحد–(Maude and Fraser 2022, 13-15).

وقد أدّى صيادو (تانمن) دوراً محورياً مزدوجاً، فهم في الوقت ذاته ركيزةٌ للهوية الثقافية وشواهدُ حيّة على الحضور المتواصل، وماليشيا بحرية غير رسمية تعمل بصورة موازية للقوة البحرية النظامية. ومنذ زيارة الرئيس (شي جين بينغ) لـ(تانمن) عام 2013، والتي أعطت دفعاً صريحاً لـ"تنمية الإقتصاد البحري"، إنتقلت مجتمعات الصيادين من فاعلية إقتصادية خالصة إلى إمتداد ناعم للإستراتيجية الجيوسياسية الصينية في البحر.

3- القوة الثقافية الناعمة ومؤسسات الهيمنة الخطابية

تُمثّل مبادرة طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، بوصفها الذراعَ البحري لمبادرة الحزام والطريق، الوجهَ الأكثر تنظيماً للدبلوماسية الثقافية الصينية. فمن خلال هذه المبادرة، تُقدّم بكين مشاريعَ البنية التحتية الساحلية في جنوب شرق آسيا بإعتبارها إمتداداً طبيعياً لمسارات تجارية صينية عريقة، مُعيدةً تعريف دول المنطقة بوصفها شركاءَ حضاريين تاريخيين لا خصوماً في سباق السيادة. ويُعظّم هذا التأطير من قدرة بكين على بناء شرعيتها الإقليمية خارج نطاق المنطق القانوني الصرف الذي إنتهت محكمة التحكيم الدولية عام 2016 إلى نقضه.

وفي المستوى المؤسسي، تُقيم الصين شبكةً من معاهد (كونفوشيوس) الأربعين التي تنتشر في دول جنوب شرق آسيا وحدها، فضلاً عن سبعة وسبعين زوجاً من مدن التوأمة مع نظيراتها في الدول المتنازع معها، وبرامج منح للطلاب والمسؤولين الحكوميين، كل ذلك في منظومة تبدو إنسانية الطابع، بيد أنها تُسهم في بناء بيئة نخبوية إقليمية أكثر إستعداداً للقبول بالرواية الصينية أو الحياد في مواجهته(Hwang 2008, 25-32).

4- البحث الأوقيانوغرافي أداةً لإعادة رسم الواقع:

يُمثّل توظيف البحث العلمي البحري عنصراً بالغ الدقة في منظومة الشرعنة الإنسانية الصينية؛ إذ تُصادر الصين على الإدعاء بحق إجراء البحوث الأوقيانوغرافية داخل "خط الشرطات التسع" بمعزل عن أي إطار قانوني يتعلق بالمناطق الإقتصادية

الخالصة للدول المجاورة. وتمنح مشاريع رصد الأعماق وبناء محطات الرصد البيئي الصينية على الجزر والشعاب المرجانية مشروعيةً علمية تُكمل المشروعية التاريخية، مُرسّخةً بذلك خطاباً يُصوّر بكين بوصفها "الحارس البيئي" للبحر.

وعلى صعيد الدراسة النقدية، تكشف المعطيات الأكاديمية أن أكثر من (70%) من المنشورات الصينية المتعلقة بتاريخ بحر الصين الجنوبي الصادرة منذ عام 2013 تتضمّن مرجعية صريحة لمفهوم المطالب التاريخية، وهو ما يعكس توجيهاً منهجياً يسير فيه الإنتاج الأكاديمي في سياق الأولويات السياسية للدولة(Hong 2022, 11–14). وبالمقابل، لا تُبدي المحكمة الدولية لقانون البحار أي اعتراف بمفهوم الحقوق التاريخية خارج أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مما يجعل البُعد الثقافي الصيني يشتغل بصورة رئيسية ضمن حقل الإدراك الإقليمي، لا حقل القانون الدولي.

يُخلَصُ مما مرَ أعلاه، إن أنسنةُ المطالب التاريخية في بحر الصين الجنوبي عبر السرديات الثقافية والحضارية المُبرمَجة تشكّل إستراتيجيةً خطابية بالغة الحنكة، تنزع من خلالها بكين إلى تحييد التعريف القانوني الضيّق للإدعاءات الإقليمية، وإستبداله بمنطق الاستحقاق الحضاري الذي يتجاوز زمن الإتفاقيات الدولية الحديثة ويتحدّى مقولة إعتراضها.

المطلب الثاني: مُتلازمة السيادة المُنتهكة ومُعضِلة تحقق الربح والأمن المُتبادل

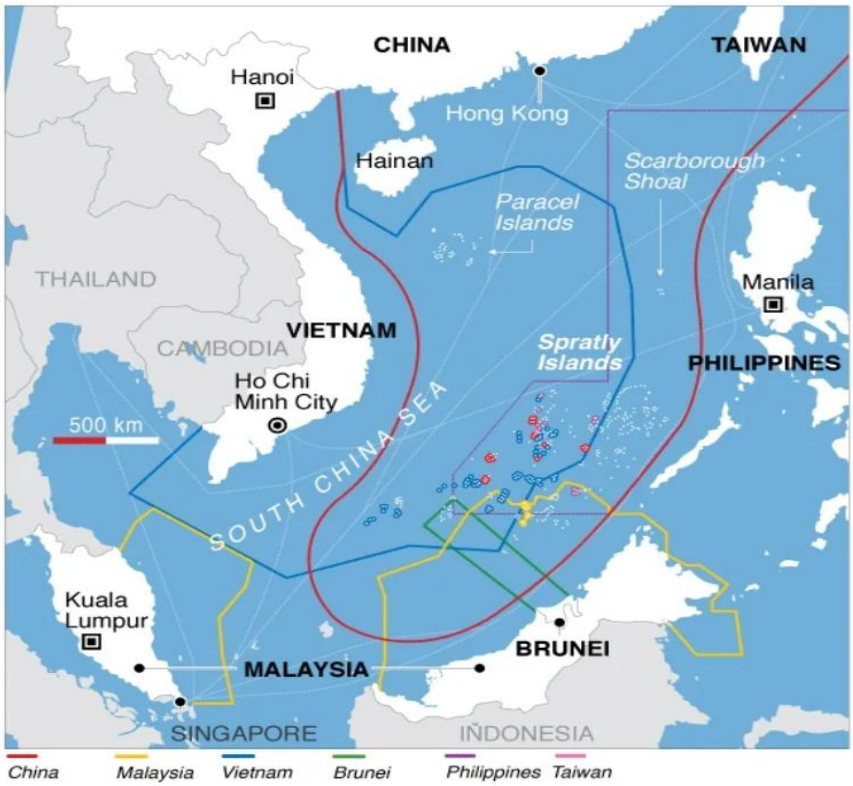
تنطوي مشكلة منطقة بحر الصين الجنوبي على بنيةٍ تفاعليةٍ بينيةٍ داخلية بالغة التعقيد، تتجاوز في دلالاتها التحليلية النموذجَ الثنائي المُختزِل الذي يُرجع كل شيء إلى محور التنافس بين بكين والقوى المحلية الأخرى فقط. بل إن الوحدات الدولية المحلية المُطلّة على هذا البحر بوصفها فاعلاً مؤسسياً محورياً في سياق آسيان– تخوض فيما بينها شبكةً متشعبةً من التفاعلات تجمع التنازع السيادي والتنافس الإقتصادي والتعاون الأمني الإنتقائي في آنٍ واحدٍ، وتتسم بالتنافرية

المزمنة والتعاون في مجالات عديدة والتكاملية بمجالات محدودة في آنٍ معاً. وتنبثق من هذه المعضلة البنيوية جملةٌ من الأنماط التفاعلية التي يتناولها هذا المطلب بالتحليل والتفكيك.

أولاً: تشابك المطالبات السيادية والنزاعات الثنائية بين الدول المنطقة:

تكشف الخريطة القانونية للمطالبات السيادية في بحر الصين الجنوبي عن منظومةٍ من النزاعات الثنائية والمتعددة الأطراف المتداخلة التي لا تُردّ جميعاً إلى المطالبات الصينية، بل تنشأ أيضاً من التقاطع المتبادل بين الدول المحلية ذاتها، (يُنظر خريطة 1).

خريطة (1): الإدعاءات السيادية على الحدود البحرية المُتنازع عليها بين الدول المُطلة على البحر



http://blogs.voanews.com/state-departrment-beiing-in-the-south-china-sea/news/2012/07/31/challenging-

أرخبيل جزر (سبراتلي) وحده يستقطب مطالباتٍ سياديةً متنافسة من ست وحداتٍ دولية: الصين وتايوان بمطالباتٍ شاملة، وفيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي بمطالباتٍ جزئيةٍ تتداخل فيما بينها(Schofiel and Storey 2009,12-17). وهذا يعني لا يوجد طرفان واضحان يمكن تسوية نزاعهما ثنائياً، بل شبكةٌ متعددة الأطراف تتقاطع فيها المصالح والمطالبات تقاطعاً يُعسّر الوساطة.

ويبرز النزاعَ الفيتنامي–الفلبيني كإنموذج بالغ الدلالة على هذا التشابك؛ إذ تتداخل مطالبات هانوي ومانيلا في عدد من شُعَب أرخبيل (سبراتلي)، لا سيما منطقة (كمودو ريف) وبعض الحيود المجاورة. وعلى الرغم من أن هذا التنافس لا يبلغ مستوى التصعيد الحاد، فإنه يُلقي بظلاله على إمكانية التنسيق الإستراتيجي الفيتنامي–الفلبيني في مواجهة التوسع الصيني، إذ تظل كل دولةٍ حذرةً من أن يؤدي الدعم القانوني للموقف الآخر إلى الإضرار بموقفها الخاص(Batongbacal 2020, 559-561). وفي السياق ذاته، يمتد النزاع الماليزي–الفيتنامي ليشمل قطاعاتٍ في الجرف القاري الجنوبي الغربي، حيث أبرمت الدولتان عام 2009 عرضاً مشتركاً أمام لجنة حدود الجرف القاري (CLCS) التابعة للأمم المتحدة يُوضّح مطالباتهما في بعض المناطق، وهو ما يُجسّد نموذجاً نادراً للتنسيق القانوني البيني، وإن ظل محدوداً في نطاقه(Thi Lan Anh 2023, 3-4).

أما تايوان، فتُمثّل حالةً إستثنائيةً في الخريطة التفاعلية البينية؛ إذ تُحكم سيطرتها على جزيرة (إيتو آبا) المعروفة أيضاً بـ(تايبينغ)، وهي أكبر الجزر الطبيعية في أرخبيل (سبراتلي)، مستندةً إلى الموروث القانوني من حكومة جمهورية الصين (ROC)، ويُعقّد الوجودُ التايواني المشهدَ التفاوضي الإقليمي من جهتين: من جهةٍ يُضيف بُعداً مؤسسياً غير مُعترَفٍ به لأنه يُشير إلى مطالباتٍ مطابقةٍ للمطالبات الصينية ذاتها، ومن جهةٍ أخرى يُربك محاولات الدول المحلية تشكيلَ جبهةٍ موحدةٍ في مواجهة بكين(Davenport 2011,176-179).

وتستدعي الإشارة بصفة خاصة إلى الحالة الإندونيسية بوصفها تُجسّد نمطاً تفاعلياً بينياً فريداً؛ إذ لا تُقدّم إندونيسيا رسمياً مطالباتٍ سياديةً تتقاطع مع مطالبات الدول المحلية الأخرى، بيد أن منطقتها الإقتصادية الخالصة المحيطة بجزر (ناتونا) تتداخل مع خط القطاعات التسعة الصيني، وهو ما أفضى إلى سلسلة من الحوادث الميدانية المتكررة دفعت جاكرتا إلى إعادة تسمية هذه المنطقة رسمياً (بحر ناتونا الشمالي) عام 2017، في خطوةٍ رمزيةٍ دالةٍ على رفض الإدعاءات الصينية(Laksmana 2020,2) . وقد جسّدت الزيارة الميدانية التفتيشية التي أجراها الرئيس (جوكو ويدودو) على متن سفينة حربية إندونيسية في مياه (ناتونا) في يناير 2020 –عقب تصاعد تواجد سفن الصيد الصيني المُرافَقة بخفر السواحل الصيني– مستوىً غير مسبوق من الحزم في الموقف الرسمي الإندونيسي، إذ أعلن الرئيس صراحةً أن «إندونيسيا لن تتسامح مع أي إنتهاكٍ لسيادتها البحرية داخل المناطق التي يكفلها القانون الدولي(Laksmana 2020,3) ».

ثانياً: الأزمات الميدانية وصراعات الموارد الإقتصادية:

تنتقل طبقةٌ ثانيةٌ من التفاعلات البينية من المستوى القانوني–السيادي إلى المستوى الميداني المباشر، حيث تتصادم المصالحُ الإقتصادية في مسرح الموارد البحرية. ويُمثّل ملفُّ الثروة السمكية بؤرةً ساخنةً مزمنة؛ إذ يُقدّر تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) الصادر عام 2022 أن بحر الصين الجنوبي يحتضن ما يتراوح بين 3.7 و4 مليون طن متري من الإنتاج السمكي السنوي، وأن 37%من مجموع الصيادين في دول المنطقة يعتمدون كلياً أو جزئياً على هذا الإنتاج(FAO 2022,14–16). بيد أن هذا الإنتاج يتراجع بصورةٍ حادة جراء الإستغلال المفرط؛ إذ تُشير بيانات المركز العالمي لمراقبة الموارد البحرية إلى أن 70%من مخزونات الأسماك في قطاعاتٍ واسعة من البحر تُصنَّف الآن (إما منهكةً أو

مستنفَدةً بالكامل)، مما يُحوّل التنافس على الثروة السمكية من تنافسٍ على الوفرة إلى صراعٍ على الشُّح(WRI 2012,3-5).

وقد وثّقت التقارير الفلبينية الرسمية وغير الرسمية، عمليات صيد الصينيون للمحار العملاق وتدميرهم لمواطن الشعاب المرجانية الثمينة في شعاب (سكاربورو)، وأعمال إعتداء قام بها أفراد من خفر السواحل الصينية طالت قوارب صيادين فلبينيين في مناطق صيدهم المعلومة، وبمصادرة ما إصطادوه، ومنعهم من الصيد. وكذلك توثيق وجود أكثر من200 سفينة تابعة للمليشيات البحرية الصينية راسية في شعاب (ويتسون) المرجانية داخل بحر غرب الفلبين(Batongbacal 2021,558). وفي المقابل، تُفيد وزارة الزراعة والتنمية الريفية الفيتنامية بأن 54 قارب صيد فيتنامياً تعرّضت للإحتجاز أو المضايقة الميدانية عام 2022 وحده في مناطق إعتبرت الصينُ أنها تقع ضمن نطاق ولايتها (MARD 2023,3). وبينما تنصبّ حوادث المضايقة هذه في معظمها على الفعل الصيني، تكشف حوادثُ أخرى عن تنافسٍ ميداني مباشر، بين صيادي الدول المحلية أنفسهم على مناطق الصيد المتداخلة، مما يُضيف طبقةً تنافسيةً إضافيةً داخل الديناميكية البينية.

وعلى صعيد ثروات الطاقة، تُشغّل ماليزيا عبر شركة (بتروناس) منصاتٍ للتنقيب عن النفط والغاز في قطاعاتٍ جنوبية غربية متداخلة مع المنطقة الإقتصادية الخالصة الفيتنامية المزعومة، وهو ما أفضى إلى توتراتٍ دبلوماسيةٍ ثنائية هادئة. وتُقدّر هيئة الجيولوجيا الماليزية أن مناطق الجرف القاري الخاضعة لنزاعاتٍ متداخلة بين ماليزيا وغيرها من الدول؛ تحتضن إحتياطياتٍ نفطيةً تقدّرها الهيئة بأكثر من (36) مليار برميل من النفط المكافئ(Schofield and Storey 2018,22). وتُضاف إلى ذلك ثروات قاع البحر من المعادن الحرجة والعُقد الصخرية؛ إذ كشفت دراساتٌ جيولوجيةٌ متعددة عن تركّزاتٍ كبيرةٍ من عُقد المنغنيز والكوبالت والنيكل، وهو ما يُضيف بُعداً إقتصادياً إستراتيجياً جديداً يتجاوز النفط

والغاز التقليديَّين ويُعيد تشكيل خريطة المصالح التنافسية بين الدول المحلية(Currie 2018,157).

وضمن هذا المجال، لابد من التطرق الى التنافس السياحي البيني، بوصفه بُعداً إقتصادياً إضافياً في التفاعلات الداخلية؛ إذ تتنافس فيتنام وماليزيا والفلبين وإندونيسيا في ما بينها على إستقطاب السياح المتوجهين إلى الجزر والأرخبيلات البحرية، وقد بلغ عدد السياح الدوليين القادمين إلى دول آسيان مجتمعةً عام 2019 قُرابة (136) مليون سائح، قبل جائحة كوفيد-19، وتدهورت خلال عامي 2020 و 2021، لتعود الأرقام إلى التعافي التدريجي عام 2023 متجاوزةً (90) مليون سائح، وهو ما يُعظّم التنافس على الإستثمار في البنية التحتية السياحية البحرية في المناطق المتنازع عليها(ASEAN 2023,150-153). ويُمثّل هذا التنافس نمطاً تفاعلياً بينياً مُضافاً يُعقّد إمكانية التنسيق الجماعي، إذ لا تستطيع دولةٌ ما أن تُضحّي بمصالحها السياحية لصالح تضامنٍ جماعيٍّ في ملف سيادي قد يُقيّد حريتها في إستغلال هذه المناطق.

ثالثاً: الإتفاقيات الثنائية والجماعية ومحاولات التنسيق البيني:

على هوامش المشاكل والأزمات الواقعة بين دول هذه المنطقة وفي مقابل مشهد التنافس والتصادم الميداني، تتشكّل محاولاتٌ توافقيةٌ تكشف عن قدرٍ من البراغماتية الدفاعية لدى دول المنطقة. ففي عام 2014، توصّلت الفلبين وإندونيسيا إلى إتفاقية تحديد الحدود البحرية في منطقة بحر (سولاويسي) وأجزاء من المحيط الهادئ، مُزيلةً بذلك مصدراً رئيسياً للتوتر الثنائي في ذلك القطاع بعد مفاوضاتٍ إستغرقت عقوداً(Batongbacal 2015,285-295).

وعلى الصعيد الثنائي الفيتنامي-الماليزي، أبرم البلدان عام 1979 إتفاقيةَ التطوير المشترك لموارد الطاقة في (منطقة التطوير المشتركJDA) بينهما، وهي تجربةٌ رائدةٌ في إدارة النزاعات العالقة عبر التعاون الإقتصادي(Djalal and

(Townsend-Gault 1999,109-133) . ومثّلت هذه الإتفاقية إنموذجاً عملياً للمبدأ الذي تُروّج له الأمانة العامة لآسيان بـ«تأجيل النزاع وإستثمار الموارد معاً»، وإن ظلّ توسيعُ هذا النموذج إلى سياقاتٍ أخرى مثار جدلٍ واسع.

كما تجدر الإشارة إلى الإتفاقية الثنائية الفلبينية-الفيتنامية المبرمة عام 1995 لتحديد الحدود البحرية في المناطق المتداخلة بين الدولتين، والتي رسمت خطوطاً للتقسيم البحري في بعض القطاعات الجنوبية رغم إستمرار تداخل المطالبات في مناطق أخرى(Schofield and Storey 2009,18-19). وقد قدّمت فيتنام وماليزيا عام 2009 عرضاً مشتركاً إلى لجنة الأمم المتحدة لحدود الجرف القاري (CLCS)، مُوضّحتَين من خلاله حدودَ مطالباتهما في قطاعاتٍ جنوبيةٍ من البحر، وهو ما يُمثّل تنسيقاً قانونياً بينياً نادراً في هذا الملف المُعقّد (Nguyen 2015,5).

وعلى صعيد التحالف البيني المتعدد الأطراف، لا تزال محاولات التوافق على تشكيل تحالفٍ دفاعيٍّ رصين، تصطدم بعقبات بنيوية عميقة؛ إذ يُشكّل التباين في القدرات ومستوى التسليح البحري حاجزاً شاهقاً أمامه. فبروناي لا تمتلك إلا قوةً بحريةً صغيرةً بالنسبة لمطالباتها الواسعة نسبياً، في حين تمتلك فيتنام قدراتٍ بحريةً متنامية شملت شراءَ 6 غواصاتٍ روسية من طراز Kilo، وعدداً من الفرقاطات والكورفيتات المتطورة. ويُفضي هذا التفاوت في القدرات إلى عدم التكافؤ في الأعباء والتوقعات داخل أي تحالفٍ بيني محتمل(storey 2014,122-126).

وتُجسّد قضية التحكيم الدولي التي رفعتها الفلبين عام 2013 ضد الصين، أمام محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، اللحظةَ الأكثر دراماتيكيةً في توظيف الإطار القانوني الدولي كأداةً للنزاع البيني مع بكين. فقد صدر حكم المحكمة في يوليو 2016 مُقرّراً أن «لا أساس قانونياً لمطالبات الصين التاريخية داخل خط القطاعات التسعة»، وأن «أياً من التكوينات الجغرافية الطبيعية في جزر سبراتلي لا ترقى إلى مستوى الجزيرة التي تُخوّل منطقةً إقتصاديةً خالصة وفق المادة 121 من

إتفاقية UNCLOS(Permanent Court of Arbitration2016). بيد أن الأثر الفعلي للحكم ظل محدوداً؛ لأن الصين رفضته قطعياً، ولأن الحكومات الفلبينية المتعاقبة، تحديداً حكومة (دوتيرتي) (2016–2022)، إنتهجت سياسةً تذبذبيةً في الإستناد إليه تفاوضياً، مما أضعف الرصيد الإستراتيجي لهذا الإنتصار القانوني(castro 2016,400–406.).

رابعاً: آسيان بين الطموح المؤسسي وعجز الفاعلية الجماعية:

يُمثّل إطار رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) الميدانَ الأبرز الذي تتبلور فيه التفاعلات البينية المحلية وتُختبر فيه حدود التضامن الإقليمي. غير أن الواقع الملموس يكشف عن فجوةٍ بُنيوية واسعةٍ بين ما يُعلنه ميثاق المنظمة من أهداف التوافق والتضامن، وما تُفرزه الآلياتُ المؤسسية من قراراتٍ فعلية. ويُشكّل مبدأ (التوافق) العقبةَ البنيوية الأكبر؛ إذ يمنح كل دولةٍ عضوٍ حقَّ النقض الضمني، وهو ما تستثمره الدول ذات التوجهات الموالية لبكين كأداةٍ لتخفيف حدة البيانات الجماعية(Thayer 2012,3–6).

وقد شهدت قمة آسيان في (بنوم بنه) عام 2012 أزمةً مؤسسيةً غير مسبوقة؛ إذ أخفقت المنظمة للمرة الأولى في تاريخها البالغ خمسةً وأربعين عاماً في إصدار بيانٍ ختاميٍّ مشترك، وذلك بسبب إعتراض رئيس وزراء كمبوديا (هون سن) على إدراج نصٍّ صريحٍ يُشير إلى الحوادث البحرية الأخيرة في بحر الصين الجنوبي، ليُتداول على نطاق واسع تفسيرٌ يعزو هذا الإعتراض إلى الضغط الصيني على كمبوديا. وقد رأى المراقبون في هذا الحادث إنكشافاً دراماتيكياً لـ«قابلية النفوذ البيني للإختراق الخارجي»، وهي ظاهرةٌ بنيويةٌ كان المنظّرون يُحذّرون منها دون أن تتجسّد بهذا الوضوح الصارخ(Lin and Thi Ha 2021,3–4).

وتتوزع دول آسيان في ملف بحر الصين الجنوبي ضمن ثلاثة أنماطٍ تفاعلية متمايزة: النمط الأول يضم الدول خصوم عنيدين، مثل فيتنام والفلبين اللتين

تتبنّيان مواقفَ متشددةً وتُطالبان بلغةٍ صريحةٍ في البيانات الجماعية. والنمط الثاني يضم الدول خصوم مُتزنين، مثل ماليزيا وبروناي اللتين تُفضّلان التسوية الهادئة على المواجهة العلنية. والنمط الثالث يضم الدول المتأثرة مثل إندونيسيا وسنغافورة، اللتين تمتلكان مصلحةً كبيرةً في الإستقرار البحري دون أن تحملا مطالباتٍ سياديةً مباشرة(storey 2020,2-3). وبالرجوع لقراءة خطاب البيانات الختامية لقمم آسيان (2012-2023)، يُلاحظ أن نسبة البيانات التي تضمّنت «لغةً صريحةً» حيال الأنشطة البحرية المثيرة للخلاف لم تتجاوز 38% من إجمالي البيانات المُصدَرة، في حين إكتفى الباقي منها بعباراتٍ مُبهمةٍ تُعبّر عن القلق دون تحديد مصدره(Lin and Thi Ha 2021,5).

خامساً: مسار مفاوضات مدونة قواعد السلوك:

يُعدّ مسار التفاوض حول «مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي«(Code of Conduct – COC)» من أكثر الملفات المتداخلة والمتقاطعة الكاشفة للتناقضات الهيكلية في آسيان؛ إذ بدأت المفاوضات الرسمية عام 2017 بعد إعلان الإطار الأولي له، ولا تزال حتى الآن تراوح في مكانها دون التوصل إلى صيغةٍ نهائيةٍ قابلة للتطبيق. وتصطدم مفاوضات مدونة السلوك هذه بثلاثة حواجز خلافية بنيوية: أولها طبيعتها الإلزامية (هل تكون ملزمةً قانونياً أم مجرد إعلان سياسي؟)؛ وثانيها نطاقها الجغرافي (هل يشمل جميع المياه المتنازع عليها؟)؛ وثالثها آلية التحقق والإنفاذ (الوسائل والجهة التي تُنفِذها)(storey 2020,4-7). وقد أكد وزير الخارجية الفيتنامي (بوي ثان سون) في تصريحاتٍ له عام 2023 أن «أي مدونة قواعد سلوك لا تستند إلى مبادئ القانون الدولي، ستكون عديمة القيمة من الناحية العملية(Vietnam Ministry of Foreign Affairs 2023,44).

إن التقدم في تحقيق أهداف مدونة السلوك، لا زال في بدايته؛ فالنقاط الخلافية المتبقية في نص المسودة قياساً بإجمالي بنودها، لا تزال كثيرة؛ مما يَجعل التوصل إلى صيغ إتفاقيات حلول نهائيةٍ ملزمةٍ في الأفق المنظور أمراً بالغ العُسرَ (Storey 2020,6-7).

سادساً: التعاون في الأمن البحري ومكافحة الجريمة العابرة للحدود:

على نقيض مشهد التنافس والخلاف، تُفرز الضرورةُ الأمنية المشتركة ميدانَ تعاونٍ بيني فعلي يكشف عن براغماتيةٍ تُعلي المصلحةَ المشتركة على التنافسات السيادية. فمبادرة التعاون البحري الإقليمي لمكافحة القرصنة، التي أُسّست عام 2006 وتضم ستة عشر دولةً مشاركة، تُمثّل النموذجَ الأكثر نضجاً لهذا التعاون. وتُفيد إحصائيات مركز تبادل المعلومات التابع لها بأن حوادث القرصنة البحرية وسرقة السفن المسلحة في المنطقة إنخفضت من (193) حادثةً عام 2011 إلى (87) حادثةً عام 2023، وهو إنخفاضٌ بنسبة تتجاوز (54%) يُحسب لصالح هذه الآلية التعاونية(ReCAAP 2023,7).

وعلى صعيد موازٍ، تتعاون دول المنطقة في إطار «المساعي الثلاثية» التي تجمع ثلاثة أطراف هي: الفلبين وإندونيسيا وماليزيا منذ عام 2017 في مجال مراقبة المياه المشتركة في منطقة بحر (سولو) وبحر (سيليبيز)، بعد سلسلة من عمليات الإختطاف التي نفّذها تنظيم أبو سياف الإرهابي. وقد أسفرت هذه المبادرة عن إنخفاض ملحوظٍ في حوادث الإختطاف البحري في المنطقة، لتُجسّدِ إنموذجاً عن التعاون الأمني الوظيفي الذي يتجاوز الخلافاتِ السيادية العالقة دون حلّها(Banlaoi 2019,650-655).

تُصدر آسيان بياناتٍ ختاميةٍ بعد القمم التي تعقدها، فيما يخص موضوع بحر الصين الجنوبي تتضمن البيانات لغةً يُفهم منها أو تدل على ضعف التماسك الداخلي

لأعضائه؛ مما يُنذر بإستمرار ظاهرة آسيان عاجزة–مأزومة في الملفات الأمنية الحرجة الخاصة بأعضائها(Lin and Thi Ha 2021,6).

يتبيّن من هذا العرض التحليلي المُعمَّق أن التفاعلات البينية بين الوحدات الدولية في منطقة بحر الصين الجنوبي تنطوي على معادلةٍ بنيوية السيادة المُنتهكة بينياً، وإرتهان مصيرها للتنافس البيني والإنقسام الإقتصادي، مع إدراكها إن مصلحتَها الموضوعية في التنسيق الجماعي فيما بينها. وقد وصف المحللون في معهد آيساس (ISEAS) هذه الحالة بأنها «مأزق التضامن المستحيل»، فالدول تعاني من التوسع الصيني معاً، لكنها لا تستطيع الإتحاد ضدها لأن مصالحها الإقتصادية المتباينة وخلافاتها الثنائية المتداخلة تحول دون ذلك(Joanne 2022,4-6). وفي ظل إستمرار مسار التفاوض حول مدونة السلوك دون تطور حقيقي، وتعاظم التبعية الإقتصادية لعدد من الدول القارية تجاه الإستثمار الصيني، وإخفاق آسيان في تطوير آليات إنفاذٍ جماعيةٍ ذات مصداقية؛ تظهر هذه كمؤشرات إن المنطقة تسير باطّرادٍ نحو نموذج «الهيمنة التدريجية المُمنهجة» لصالح الصين. وهو مسارٌ قد يكون مُضر بمصالح الدول الصغيرة على المدى البعيد لأنه يُنهك إمكانات المقاومة القانونية والسياسية دون أن يُثير من التصعيد ما يكفي لكسر الجمود.

المطلب الثالث: تدافع وتزاحم الفواعل الإقليمية والدولية نحو منطقة بحر الصين الجنوبي

يشهد النظام الدولي الراهن تحولات هيكلية وعميقة، تتجلى أبرز ملامحها في تحول منطقة بحر الصين الجنوبي من مجرد مساحة جغرافية بحرية تتنازع عليها سياسياً الدول المشاطئة، إلى ساحة استراتيجية مركزية تتدافع وتتزاحم نحوها الفواعل الإقليمية والدولية. لم يعد هذا الممر المائي الاستراتيجي مجرد عقدة مواصلات تجارية حيوية، بل أضحى بؤرة رئيسية للاحتكاك الجيوسياسي ومسرحاً حقيقياً

لاختبار وإعادة صياغة موازين القوى العالمية. إن التزاحم غير المسبوق للأساطيل العسكرية الأجنبية، وتشكيل التحالفات الأمنية المصغرة، والتوظيف الاستراتيجي للأدوات العسكرية والاقتصادية والقانونية، يعكس إدراكاً دولياً متزايداً بأن السيطرة على هذا الحيز الجغرافي، أو على الأقل ضمان حرية الملاحة والوصول المفتوح إليه، هو محدد حاسم لمكانة الدول في تراتبية النظام الدولي المستقبلي(The Hague Centre for Strategic Studies 2021,15). يؤصل هذا التمهيد لمقاربة تحليلية تبتعد عن التفسيرات التقليدية للنزاعات الحدودية، لتضع هذا التدافع المكثف في سياقه الأوسع كصراع إرادات بين قوى تسعى لتثبيت الأمر الواقع وأخرى تندفع بصرامة لمراجعته. فالتدافع يُراد به هنا التعبير عن الحركة الديناميكية السريعة للقوى نحو الإقليم، بينما المزاحمة يُقصد بها التعبير عن الإحتكاك الجيوسياسي ومحاولة تضييق الخناق على النفوذ الصيني. بينما الصين أيضاً بالمقابل تتدافع وتزاحم كل الإطراف بالمنطقة.

أولاً: المحددات والمحركات الجيوإستراتيجية للتدافع والمزاحمة الدولية والإقليمية:

لفهم ديناميكيات التدافع العسكري والسياسي المكثف نحو بحر الصين الجنوبي، يتحتم منهجياً تفكيك التساؤل الجوهري إلى أبعاده الثلاثة الرئيسية: ما هي المصالح الإستثمارية والإقتصادية، وما دواعي الحاجة التحالفية المتبادلة، وكيفية مواجهة خطر الصعود الصيني. تتقاطع هذه الأبعاد العميقة لتشكل مشهداً بالغ التعقيد من التفاعلات الإستراتيجية التي تجذب وتلزم القوى الكبرى والإقليمية بالحضور النشط والفعال. في البعد الأول المتعلق بالمصالح الإستثمارية والإقتصادية، تبرز لغة الأرقام كشاهد قطعي على الأهمية الإستراتيجية الحيوية لهذا الممر المائي، والتي تمنع أي قوة دولية من التخلي عن تأمينه؛ إذ يمر عبر بحر الصين الجنوبي ما يقدر بنحو ثلث الشحن البحري التجاري العالمي، وتعبر منه أكثر من (30%) من تجارة النفط الخام البحري العالمية، وهو ما يعادل حوالي

خمسة عشر مليون برميل يومياً(Adam 2021,45) إن الإرتباط العضوي لإقتصادات الدول الكبرى والمتوسطة بهذا الممر يجعله شرياناً لا غنى عنه للوجود؛ حيث يمر عبره نحو (42%) من إجمالي التجارة البحرية لليابان، وما يزيد عن (55%) من حجم تجارة الهند، ونحو 1.2 تريليون دولار من التجارة الأمريكية سنوياً(National Maritime Foundation,2021) وفي ضوء المؤشرات التي تؤكد إحتواء المنطقة على إحتياطيات هائلة غير مستغلة تبلغ حوالي (130) مليار برميل من النفط، فإن المصالح الإستثمارية وأمن الطاقة يشكلان دافعاً إقتصادياً صلباً يحتم على الفواعل الدولية الحضور الفعلي لحماية إستثماراتها.

أما البعد الثاني في معادلة التدافع، فيتمثل في الحاجة التحالفية المتبادلة في بيئة أمنية إقليمية تفتقر تاريخياً إلى هيكل أمني مؤسسي شامل. إن الفراغ المؤسسي وتصاعد التهديدات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ قد دفع الدول بصورة إستراتيجية إلى هندسة شبكات مرنة ومتداخلة من التحالفات المصغرة والشراكات الإستراتيجية لتعزيز قدرات الردع الجماعي وسد الفجوات التسليحية. يتجسد ذلك بوضوح في التعاون الأمني العملياتي المتصاعد بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، والذي يستهدف بالأساس بناء جاهزية للتعامل مع أزمات متزامنة قد تندلع في شبه الجزيرة الكورية ومضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي، حيث تمر نسبة (26) بالمائة من تجارة كوريا الجنوبية و(29) بالمائة من تجارة اليابان عبر هذا المحور الجيوسياسي الحرج(Department of Defense, 2023.) ينقلنا هذا إلى البعد الثالث، وهو صياغة إستراتيجية مواجهة خطر الصعود الصيني، والذي يمثل المحرك الأساسي والحاسم جيوستراتيجياً لكافة أشكال التدافع الراهن. فبكين تتبنى إستراتيجية توسعية منهجية تعتمد على عسكرة الجزر الإصطناعية وتوظيف تكتيكات المنطقة الرمادية من خلال الإستخدام المكثف لخفر السواحل الصيني لفرض سيطرة أمر واقع(SCSPI 2023,13) وتدعم الصين هذا التمدد بإستخدام

أدوات الحرب القانونية عبر محاولة تقويض الوضع القانوني لقرارات التحكيم الدولي وإعادة تعريف المعايير البحرية بما يشرعن نفوذها التوسعي(HCSS 2024,20). من هنا، يتبين أن المحرك الجيوإستراتيجي الأساسي والموجه لبوصلة هذا التدافع هو التناقض الحتمي بين طموح الصين في إرساء إستراتيجية "منع الوصول وتحريم المنطقة" لتحويل البحر إلى بحيرة صينية مغلقة، وبين إستراتيجية القوى المضادة الساعية إلى تطبيق "الردع بالمنع" للحفاظ على حرية الملاحة.

ويتضح هذا الصراع الإستراتيجي بجلاء من خلال مراقبة أرقام وإحصائيات التمارين العسكرية وحركة القطع البحرية المتزاحمة في مسرح العمليات. فقد صعّدت بكين من ضغوطها العسكرية بصورة مطردة، حيث زادت عمليات توغل طائراتها وسفنها في مناطق تمييز الدفاع الجوي وعبور الخط الفاصل بنسبة هائلة بلغت (300) بالمائة خلال عام2024 (Paparo 2025,3). في المقابل، ردت الدول الإقليمية والدولية بتكثيف غير مسبوق لإستعراض القوة المشتركة؛ إذ نفذت القيادة الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ما يربو على (120) تمريناً عسكرياً مشتركاً مع دول الإقليم لتعزيز قدرات الإستجابة، كان أبرزها مناورات (باليكاتان) التي ضمت حشداً ضخماً قوامه (16) ألف جندي من الفلبين وأستراليا وفرنسا والولايات المتحدة للتدريب على سيناريوهات محاكاة إغراق أهداف معادية(Paparo 2025,7). وإلى جانب ذلك، نُفذت مناورات (كوبرا غولد) المتعددة الأطراف بمشاركة (9,590) عسكرياً من (30) دولة مختلفة(ASEAN 2024,276). وللإنتقال إلى التحليل الإستشرافي لهذه المنطقة، صيغت "مؤشرات قياس إستراتيجية تنبؤية"؛ الأول هو "مؤشر كثافة التدخل الخارجي" الذي يقيس وتيرة إنتشار الأصول البحرية الأجنبية، والذي أظهر تزايداً مطرداً في الحضور العسكري لقوى من خارج الإقليم، ما ينذر بإنكماش مساحات المناورة الآمنة. والمؤشر الثاني هو "مؤشر المحاور التحالفية المتدافعة"، الذي يقيس التنسيق العسكري والتبادل اللوجستي، ويشير

إرتفاعه الحاد إلى تبلور جبهات صلبة ومأسسة تستعد لسيناريوهات المواجهة وتغلق مساحات التسويات الدبلوماسية المرنة. وفي خضم هذا المشهد، يتجلى الموقف الإستراتيجي للولايات المتحدة كقوة مهيمنة؛ حيث تكشف المعطيات أن واشنطن لا تسعى لتقييد هذا الحضور الدولي، بل تعمل على تيسيره وقيادته عبر مبدأ "الردع المتكامل" الذي يدمج القدرات القتالية الأمريكية مع شبكة الحلفاء لتقاسم الأعباء اللوجستية وتشتيت الإنتباه العسكري لبكين(Army University Press,2024).

ثانياً: صور الحضور والسياسات الخارجية للفواعل الإقليمية والدولية في المنطقة:

تتجسد ديناميكيات التدافع الجيوسياسي عبر شبكة معقدة من السياسات الخارجية، وينقسم هذا المشهد بنيوياً إلى مسارين رئيسيين تقودهما القوى الإقليمية المحيطة والقوى الدولية الخارجية. ففيما يخص القوى الإقليمية، تُعد اليابان من أبرز الفواعل المنخرطة، حيث بلورت إستراتيجيتها الكبرى تحت مسمى "المحيطين الهندي والهادئ الحر والمفتوح" مؤكدة إلتزام طوكيو بتعزيز سيادة القانون وحرية الملاحة(NIDS 2021,177) . وتُرجمت هذه الرؤية بصرامة في وثائق إستراتيجية الأمن القومي اليابانية التي نصت على تخصيص نحو (43) تريليون ين لبرنامج بناء قوة الدفاع، مترافقاً مع توقيع إتفاقيات الوصول المتبادل لتسهيل العمليات اللوجستية(Institute of International Affairs 2022,236). من جانبها، تتبنى أستراليا سياسة دفاعية هجومية متكئة على هياكل تحالفية صلبة وعلى رأسها حلف (أوكوس) الذي يهدف إلى تعزيز منطقة حرة ومفتوحة عبر تزويد إستراليا بغواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية وتطوير قدرات فرط صوتية(National Defence Strategy 2024,13). وتدعم أستراليا هذا التوجه بقرارات الإستراتيجية الوطنية للدفاع لعام 2024، التي خصصت (11.1) مليار دولار لأسطولها السطحي القتالي لتعزيز مبدأ الردع بالمنع(National Defence Strategy,2024,18). أما كوريا الجنوبية، فيمثل البحر شرياناً وجودياً لها، إذ تشير الإحصائيات إلى أن (95%) من

واردات الطاقة الكورية تمر حصراً عبر هذه الممرات البحرية الحيوية، وأي إغلاق بحري سيكبد الإقتصاد خسائر مدمرة تقدر بنحو (345) مليون دولار يومياً(The Asan Forum 2023,333). ولتأمين خطوط الإمداد، أيدت (سيول) إدانة السلوك العدواني وعمدت لتوسيع مشاركة وحداتها البحرية. وفي الهند، تمت هندسة إنتقال جيواستراتيجي نحو سياسة "التحرك شرقاً"، مدفوعة بحتمية مرور أكثر من 50 بالمائة من تجارتها الخارجية عبر المنطقة، مما ترجم بتكثيف المناورات البحرية مثل (مالابار) لحماية إستثماراتها الإستراتيجية(National Maritime Foundation 2021,209).

أما القوى الدولية الخارجية، كالإتحاد الأوروبي فأدرك خطورة الإكتظاظ الأمني الحرج في المنطقة، فدشن إستراتيجية للتعاون في المحيطين ترتكز على الأمن والإزدهار وإدارة المحيطات(The Hague Centre for Strategic Studies (HCSS)2021,278). وتُمارس الدبلوماسية البحرية الأوروبية بشكل مؤسسي عبر برامج مثل "التواجد البحري المنسق" لتثبيت دور التكتل كمزود أمن بحري موثوق قادر على تأمين سلاسل الإمداد ومواجهة التهديدات(European External Action Service EEAS 2021,143).

وبالتوازي، إتخذت بريطانيا مساراً هجومياً بعد (البريكست) عبر "الميل الإستراتيجي نحو المحيطين الهندي والهادئ"، وأثبتت إلتزامها بنشر عملياتي مكثف لمجموعة حاملة الطائرات الضاربة التي نفذت سلسلة مناورات مع الحلفاء الآسيويين، معززة تمركزها بنشر دائم لسفن دورية محيطية وتنسيق عميق في ترتيبات الدفاع الخماسي(The International Institute for Strategic Studies 2021,396).

أما روسيا الإتحادية، فتتخذ من المقاربة البراغماتية مبدأً صريحاً؛ ففي حين تجمعها مع الصين شراكة إستراتيجية، تحرص بصرامة على عزل شراكتها النفطية

والدفاعية الحساسة مع فيتنام عن هذا التجاذب، حيث تستمر في توريد الغواصات ومواصلة إستثمارات شركات الطاقة الروسية في الحقول المتنازع عليها، موجهة رسالة بأن مصالحها لا تخضع لقرار نقض الحليف الصيني(Nghiem 2025,3).

وأخيراً، تبرز منظمة دول مجلس التعاون الخليجي كفاعل جيواقتصادي حاسم؛ إذ تتبنى سياسات لضمان الانسيابية التامة لتدفق النفط والغاز نحو الأسواق الآسيوية، وهو ما يتجلى في إستيراد كوريا الجنوبية (36) بالمائة من نفطها من السعودية وإعتمادها على الغاز القطري ولتحصين هذا الشريان، طورت دول الخليج شراكات أمنية ومناورات بحرية مشتركة مع قوى آسيوية لتكريس الإستقلالية الإستراتيجية وتأمين الممرات الحرجة ضد الطوارئ الجيوسياسية(Gulf Research Center 2024,192-194).

الخاتمة

تأسيساً على التحليل المتقدم لبنية التفاعلات الإستراتيجية في منطقة بحر الصين الجنوبي، يُستنتج أن هذا الفضاء الجيوبحري قد تجاوز حدود النزاعات الإقليمية الضيقة ليغدو بؤرة مركزية لإعادة هندسة موازين القوى في النظام الدولي المعاصر .فعلى الصعيد الاقتصادي والمؤسسي، تُوظف الصين أدوات "مبادرة الحزام والطريق" وطريق الحرير الرقمي إلى جانب السرديات التاريخية لترسيخ تبعية هيكلية تضمن هيمنتها الأحادية، متجاوزةً بذلك الأحكام والقرارات الصادرة عن أطر القانون الدولي وأبرزها اتفاقية (UNCLOS) الأممية. وفي المقابل، تعاني دول رابطة "آسيان" من عجز هيكلي وانقسام بيني يحول دون توحيد مواقفها الأمنية والسياسية في مواجهة التوسع الصيني، مما يعمق أزمة التضامن الإقليمي ويترك مساحات واسعة للهيمنة التدريجية .أما على مستوى التدافع الدولي، فقد أسفر تضارب المصالح الحيوية وتأمين خطوط الملاحة عن تكثيف الحضور العسكري للأساطيل الخارجية وصياغة شبكات تحالفية معقدة .ويؤدي هذا التقاطع الحاد بين طموحات الردع المسلح وعسكرة

المنطقة إلى تراجع فاعلية المسارات الدبلوماسية، مما ينذر باحتمالية تصاعد التوتر نحو مسرح عمليات عالي الاستقطاب يعيد صياغة هيكل الأمن العالمي بأسره.

قائمة المصادر

1. He, Alex.2019. "The Belt and Road Initiative: Motivations, Financing, Expansion and Challenges of Xi's Ever-expanding Strategy" CIGI Papers. No. 225 (Waterloo: Centre for International Governance Innovation.https://www.cigionline.org/sites/default/files/documents/no.225.pdf
2. World Bank,2019. "Belt and Road Economics: Opportunities and Risks of Transport Corridors". (Washington). https://documents1.worldbank.org/curated/en/715511560787699851/pdf/Main-Report.pdf
3. Nouwens, Veerle.2019. "China's 21st Century Maritime Silk Road: Implications for the UK". RUSI Occasional Paper. Royal United Services Institute. (February), https://static.rusi.org/20190214_nouwens_maritime_silk_road_web.pdf
4. Rolland, Nadège.2017. "China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative" National Bureau of Asian Research. https://www.researchgate.net/publication/321889820_China's_eurasian_century_Political_and_strategic_implications_of_the_belt_and_road_initiative
5. Callahan, William A. 2016. "China's 'Asia Dream': The Belt Road Initiative and the New Regional Order," Asian Journal of Comparative Politics 1, no. 3 https://www.researchgate.net/publication/307874526_China%27s_Asia_Dream_The_Belt_Road_Initiative_and_the_New_Regional_Order
6. Sacks, Benjamin J. 2022. The Political Geography of the South China Sea Disputes. RAND Research Primer. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PEA2000/PEA2021-1/RAND_PEA2021-1.pdf

7. Emmers, Ralf. 2014. "ASEAN's Search for Neutrality in the South China Sea," Asian Journal of Peacebuilding 2, no 1.https://ipus.snu.ac.kr/eng/wp-content/uploads/sites/2/2017/11/04_Ralf-Emmers_DOI.pdf
8. Langer, Lorenz.2018. "The South China Sea as a Challenge to International Law and to International Legal Scholarship". Berkeley Journal of International Law 36, no. 3 .https://lawcat.berkeley.edu/record/1128485/files/fulltext.pdf
9. Danielsen, Eric C.2015. *Imbalanced Strategy: Confronting China in the South China Sea*. Quantico: Marine Corps University, Command and Staff College. https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/AD1175842.pdf
10. Roszko, Edyta. 2024. "Heritagising the South China Sea: Appropriation and Dispossession in Tanmen, Hainan," Journal of Heritage Studies 30, no2.https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC11017968/
11. Mayer, Hanno. 2024. "Tianxia Under the Sea: China's Quest for Maritime History" Journal of Current Chinese Affairs 53, no.2.https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/18681026241283070
12. Maude, Richard and Fraser, Dominique.2022. *Chinese Diplomacy in Southeast Asia During the COVID-19 Pandemic*. New York: Asia Society Policy Institute.https://asiasociety.org/sites/default/files/2022-07/Chinese%20Diplomacy%20in%20Southeast%20Asia%20During%20the%20Pandemic.pdf
13. Hwang, Edward F. 2008. *China's Soft Power and Growing Influence in Southeast Asia*. Monterey: Naval Postgraduate School. https://apps.dtic.mil/sti/tr/pdf/ADA479916.pdf
14. Hong, Nong 2022. *The Future of the South China Sea: Disputes and Negotiations*. Ann Arbor: University of Michigan Press. https://library.oapen.org/bitstream/handle/20.500.12657/109716/1/9780472905379.pdf
15. Schofield, Clive and Storey, Ian.2009. *The South China Sea Dispute: Increasing Stakes and Rising Tensions*. Washington. Jamestown

Foundation. https://jamestown.org/wp-content/uploads/2009/11/The_South_China_Sea_Dispute.pdf

16. Batongbacal, Jay. 2020. "The Philippines and the South China Sea: Legal Strategies and Political Outcomes". Asian Politics and Policy 12, no.4 .
17. Thi Lan Anh, Nguyen.2023. "Vietnam's South China Sea Policy: Balancing Sovereignty and Economic Engagement" ISEAS – Yusof Ishak Institute Perspective, No.79. https://www.iseas.edu.sg/wp-content/uploads/2023/10/ISEAS_Perspective_2023_79.pdf
18. Davenport, Tara.2011. "The Spratly Islands Dispute and the Limits of International Law". Asian Journal of International Law 1, no1 https://doi.org/10.1017/S2044251310000135
19. Laksmana, Evan.2020. "Indonesia's Natuna Confrontation and the Future of ASEAN's South China Sea Diplomacy" ISEAS – Yusof Ishak Institute Perspective, No. 10 (January): 2. https://www.iseas.edu.sg/wp-content/uploads/pdfs/ISEAS_Perspective_2020_10.pdf
20. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).2022. "The State of World Fisheries and Aquaculture 2022".roma. 14–16. https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc0461en
21. World Resources Institute (WRI).2012. "Reefs at Risk Revisited in the Coral Triangle". Washington. 3–5. https://www.wri.org/research/reefs-risk-revisited-coral-triangle
22. Batongbacal, Jay.2021. "The Philippines and the South China Sea arbitration award: external appeasement and internal dissection". Iseas perspective, no126 .558.
23. Vietnam Ministry of Agriculture and Rural Development (MARD)2023. Fisheries Sector Annual Report 2022 .Hanoi.3.
24. Schofield, Clive and Storey, Ian.2018. *The South China Sea Dispute*.
25. Currie, Duncan E.J. 2018. "Deep Seabed Mining and the South China Sea" Ocean & Coastal Management no.163. 157. https://doi.org/10.1016/j.ocecoaman.2018.06.012
26. ASEAN Secretariat, 2023. *ASEAN Statistical Yearbook 2023*. Jakarta: 150–153. https://www.aseanstats.org/publication/asyb_2023/

27. Batongbacal, Jay.2015. "The Philippines-Indonesia Maritime Boundary" Asian Journal of International Law 5 .285–295.
28. Djalal, Hasjim and Townsend-Gault, Ian.1999. *Managing Potential Conflicts in the South China Sea: Informal Diplomacy for Conflict Prevention*. Washington. United States Institute of Peace. 109–133,https://www.usip.org/publications/1999/01/herding-cats
29. Schofield, Clive and Ian Storey.2009. *The South China Sea Dispute: increasing stakes and rising tensions*. Washington. The Jamestown foundation.
30. Nguyen, Thi Lan Anh. "Vietnam's South China Sea Policy," p. 5.
31. Storey, Ian.2014. "ASEAN's Failure in the South China Sea," in The South China Sea Maritime Dispute: Political, Legal and Regional Perspectives, ed. Leszek Buszynski and Christopher B. Roberts. London. 122–126. https://www.routledge.com/The-South-China-Sea-Maritime- Dispute-Political-Legal-and-Regional/Buszynski-Roberts/p/book/9781138851429
32. Permanent Court of Arbitration, The Republic of the Philippines v. The People's Republic of China, Award, PCA Case No. 2013-19 (The Hague: PCA, July 12, 2016), paras. 278, 622.
33. Castro, Renato Cruz de. 2016. "The Philippines in the South China Sea Dispute: Legal Strategy and Diplomatic Outcome," Contemporary Southeast Asia 38, no. 3. 400–406. https://doi.org/10.1355/cs38-3b
34. Thayer, Carlyle. 2012. "ASEAN's Code of Conduct in the South China Sea: A Litmus Test for Community Building?" The Asia-Pacific Journal 10, no 34. https://apjjf.org/2012/10/34/Carlyle-A.-Thayer/3813/article.html
35. Lin, Joanne and Hoang Thi Ha.2021. "ASEAN and the South China Sea: Deepening Divisions". ISEAS Perspective No. 59 (Singapore: ISEAS – Yusof Ishak Institute.3–4. https://www.iseas.edu.sg/articles-commentaries/iseas-perspective/2021-59/
36. Storey, Ian.2020 "The South China Sea Code of Conduct: Is Real Progress Possible" ISEAS Perspective No. 83 .Singapore. ISEAS –

Yusof Ishak Institute, 2–3. https://www.iseas.edu.sg/articles-commentaries/iseas-perspective/2020-83/

37. Vietnam Ministry of Foreign Affairs, "Statement by Minister of Foreign Affairs Bui Thanh Son at the ASEAN Summit," May 2023; cited in ASEAN Secretariat, ASEAN Annual Report 2022–2023 (Jakarta: ASEAN Secretariat, 2023), p. 44.
38. Regional Cooperation Agreement on Combating Piracy and Armed Robbery against Ships in Asia (ReCAAP), Annual Report 2023 (Singapore: ReCAAP ISC, 2024), p. 7. https://www.recaap.org/resources/ck/files/reports/annual/ReCAAP_Annual_Report_2023.pdf
39. Banlaoi, Rommel. 2019. "Maritime Security in Southeast Asia: The Trilateral Cooperative Arrangement," Journal of Asian and African Studies 54, no.5 .650–655. https://doi.org/10.1177/0021909619836494
40. Joanne, Lin. 2022. "ASEAN's South China Sea Diplomacy: Ambiguity or Paralysis?" ISEAS – Yusof Ishak Institute Perspective, No. 15. 4–6. https://www.iseas.edu.sg/articles-commentaries/iseas-perspective/2022-15/
41. The Hague Centre for Strategic Studies, "What the Indo-Pacific means to Europe Trade Value, Chokepoints, and Security Risks," HCSS . 15
42. Adam, J.F. 2021. "Analyzing the Causes and Effects of the South China Sea Dispute," The Journal of Territorial and Maritime Studies 8, no.2. 45 .
43. National Maritime Foundation,2021. "India's Engagement in the South China Sea," NMF.
44. Department of Defense, 2023. "ROK–U.S.–Japan Operational Security Cooperation for Responding to a Two-Front Crisis". 483
45. SCSPI, 2023. South China Sea Strategic Situation Probing Initiative, "US Maritime Strategy and the South China Sea,". 13.

46. HCSS, The Hague Centre for Strategic Studies, 2024. "Reshaping the international legal order: China's strategic use of lawfare and lessons learned for Europe,". 20.
47. Paparo, Samuel J.2025. *Statement of Admiral Samuel J. Paparo, Commander, U.S. Indo-Pacific Command*, USINDOPACOM. 3.
48. ASEAN, 2024. "ASEAN Regional Forum Annual Security Outlook 2024," 276.
49. Army University Press,2024. "Military Review May-June 2024," Professional Bulletin. 10.
50. The National Institute for Defense Studies (NIDS), 2021. "East Asian Strategic Review2024 .177.
51. Institute of International Affairs, 2022. "Japan's multi-layered security strategy: Deterrence, coalition-building and economic security," 236.
52. National Defence Strategy, Department of Defence, 2024, Australian Government .13.
53. The Asan Forum,2023. "South Korea's Policy Responses to a PRC Maritime Blockade of Taiwan". 333
54. National Maritime Foundation, NMF.2021. "India's Engagement in the South China Sea" .209
55. The Hague Centre for Strategic Studies , (HCSS)2021, "Mixed Messages and the EU's Indo-Pacific Strategy". 278
56. European External Action Service EEAS,2021. "Coordinated Maritime Presences". 143.
57. The International Institute for Strategic Studies, 2021. "The UK Indo-Pacific Tilt: Defence and Military Implications". 396
58. Nghiem H.T., 2025."Basic aspects of security cooperation between Vietnam and Russia in the 21st century: current situation and prospects," The Russian Journal of Vietnamese Studies. 3.
59. Gulf Research Center,2024. "GULF RESEARCH CENTER ANNUAL STRATEGIC SURVEY 2024" 192-194.